بلدان جزر المحيط الهادئ تريد عالماً خالياً من الأسلحة النووية

كتبه نينا بهانداري

سيدني (إنديبث نيوز) نظرا لتعاظم الصراعات السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع تفشي شبح العنف الوحشي من قبل المنظمات الإرهابية أمثال داعش، وبسبب تداعيات الأزمة الأوكرانية التي تؤسس لحرب باردة بين الولايات المتحدة وحلفائها في حلف الناتو من جهة وبين روسيا من جهة أخرى, فقد أصبح لزاما على الدول النووية وغير النووية العمل معا من أجل القضاء التام على الأسلحة النووية. إن خطر استخدام الأسلحة النووية، عن طريق المباحثات أو مصادفة، سيؤدى إلى إبادة تامة أكثر من أي وقت مضى.

وقد جاءت جهود استراليا ونيوزيلندا وبلدان جزر المحيط الهادئ في طليعة الجهود العالمية الرامية إلى تنفيذ معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT) وهي الدول الوحيدة التي تتشارك في الالتزام بهدف نزع السلاح النووي بشكل كامل من الدول المالكة للأسلحة النووية. إلا أن المؤتمر الاستعراضي التاسع لمعاهدة حظر الانتشار النووي والذي عقد في الفترة من 27 نيسان/أبريل إلى 22 أيار/مايو، وكان لديه ثلاثة محاور رئيسية منع الانتشار ونزع السلاح والاستخدامات السلمية للطاقة النووية قد عكس بشكل كبير وجهات نظر ومصالح الدول المسلحة نوويا ومن يتبعها.

وفي حين جاء المؤتمر الاستعراضي لعام 2015 كخطوة إلى الوراء مقارنة بالمؤتمر الاستعراضي لعام 2010 من حيث التزام الدول المسلحة نوويا بنزع السلاح، فقد كان أيضا بمثابة خطوة إلى الأمام حيث سعت الدول غير النووية إلى نزع السلاح النووي من خلال التوقيع على التعهد الإنساني الذي طرحته النمسا. فاعتبارا من 14 يوليو/ تموز, وقعت 113 دولة على هذا التعهد والذي تلتزم بموجبه على العمل معا من أجل وضع أداء ملزمة قانونيا لحظر وإزالة الأسلحة النووية لما لها من عواقب إنسانية غير مقبولة.

وقد تم التوقيع على هذا التعهد الإنساني من قبل 10من بلدان جزر المحيط الهادئ جزر كوك, وفيجي, وكيريباتي, وجزر مارشال، ونيوي، وبالاو، وبابوا غينيا الجديدة, وساموا, وتوفالو، وفانواتو باستثناء تونغا وولايات ميكرونيزيا الموحدة. لقد وقعت بلدان جزر المحيط الهادئ قسرا منذ عام 1956 وحتى عام 1996 كضحايا لتجارب الأسلحة النووية من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.

لقد كان وزير الشؤون الخارجية لجمهورية جزر مارشال، ويدعى توني دي بروم، في التاسعة من عمره في مارس 1954 حيث كان بصحبة جده في رحلة صيد بالقرب من جزيرة لكيب المرجانية ورأى وقتها "المحيط، والأسماك، والسماء وهي تتلون باللون الاحمرار بعد إشعاع شديد مفاجئ أضاء السماء في وقت السّحر وتسبب في موجة صدم مرعبة ". لقد كانوا على بعد 200 ميل من مركز التفجير وهو لا يستطيع أبدا أن يمحو ذكرى ذلك اليوم المشؤوم.

لقد كانت جمهورية جزر مارشال مدافعا قويا عن نزع السلاح النووي، كما وسلطت الضوء على الآثار الإنسانية المأساوية المترتبة على استخدام هذه الأسلحة النووية. لقد أصيبت جزر مارشال بين عامي 1946 و 1958 بأضرار كبيرة وتلوث إشعاعي بسبب 67 تجربة نووية أجرتها الولايات المتحدة في الغلاف الجوي لهذه الجزر. ومن القضايا الشهيرة, هو استغلال جزر مارشال لتاريخ معاناة شعبها من التشرد والموت،

والآثار الصحية المستمرة عبر الزمن لهذه التجارب النووية لتقاضي به الدول النووية في محكمة العدل الدولية بلاهاي.

وقاد صرح دي بروم لشبكة إنديبث نيوز قائلا: "لقد حان الوقت لتعمل الدول غير النووية معا للتوصل إلى معاهدة جديدة لحظر وإزالة الأسلحة النووية. لقد تأكد لنا بالدليل القاطع أن الدول المسلحة نوويا، وعلى الرغم من التزاماتها القانونية، ليست مستعدة في هذه المرحلة لقيادة الطريق. وبدلا من ذلك، هم يعتقدون بأن لديهم حقوقا خاصة، وهو ما ليس صحيحا، لإرساء أمنهم على أساس حيازة أو التهديد باستخدام أو حتى الاستخدام المحتمل للأسلحة النووية. وبذلك، فإن هذه البلدان تقوض أمنها وكذلك الأمن المشترك لجميع الدول وجميع الشعوب ".

يتحدث فانيسا غرفيين المقيم في فيجي, وهو أحد الأشخاص الذين شاركوا في أوائل الحركة الاحتجاجية الواسعة على مستوى جزر المحيط الهادئ ضد تجارب الأسلحة النووية وضد عسكرة منطقة المحيط الهادئ, قائلا:" لقد عايشنا جميعا في منطقة المحيط الهادئ العواقب المعروفة وغير المعروفة لاستخدامات الأسلحة النووية، ولذا فإن مساعي الدول غير النووية لفرض حظر على هذه الأسلحة هو الإجراء الإنساني المعقول والمسؤول الذي يتعين الأخذ به. يجب اعتبار الدول النووية، بشكل جماعي، على أنها مخالفة للقانون وتنتهك المعايير الإنسانية الدولية ".

لقد توسعت معاهدة حظر الانتشار النووي في عام 1995 بشكل غير محدود. وتنص المادة الثامنة على أن يُعاد النظر في بنود هذه المعاهدة كل خمس سنوات. تأتي عملية المراجعة كل خمس سنوات لضمان استمرار نزع الدول المسلحة لأسلحتها النووية بصورة سياسة، إلا أن السنوات الخمس الماضية كانت قد شهدت إتباع الدول المسلحة نوويا لبرامج مكلفة بغية تحديث ترساناتها.

لا تمتلك أستراليا أسلحة نووية، ولكنها تؤيد عقيدة الردع النووي الممتد تحت مظلة التحالف مع الولايات المتحدة، والتي ينظر إليها على أنها مفتاح الأمن القومي في أستراليا. لم توقع أستراليا على التعهد الإنساني. وقد صرح المتحدث باسم وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الاسترالية (DFAT) لشبكة إنديبث نيوز قائلا:"نحن بحاجة إلى خلق بيئة تشعر فيها جميع البلدان، بمن في ذلك الدول النووية وتلك التي تعتمد على المظلات النووية، بأمان أكثر بدون الأسلحة النووية ".

لقد دعت المنظمات الدينية ومنظمات المجتمع المدني, ونشطاء السلام والعدالة والبيئة, وخبراء العلوم والطب، ووكالات الأمم المتحدة إلى البدء بمفاوضات مباشرة للقضاء على الأسلحة النووية في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

يتحدث تيم رايت, وهو مدير استراليا في الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية والذي حضر المؤتمر الاستعراضي التاسع في نيويورك, قائلا: "خلال المؤتمر الاستعراضي، ماطلت أستراليا فيما يخص نزع السلاح النووي بزعم أن استخدام الأسلحة النووية هو أمر شرعي وضروري في ظل ظروف معينة. هذا الموقف هو، في رأيي، موقف غير أخلاقي صميم. ولكن ما يزال يحدوني الأمل بأن تنضم الحكومة الاسترالية, عاجلا أو آجلا, إلى الاتجاه الدولي السائد في رفض الأسلحة النووية تماما. هذا هو ما يتوقعه الشعب الاسترالي وينشده ".

وقد صرح الدكتور سو ويرهام, وهو عضو مجلس الأطباء الدوليين لمنع الحروب النووية, لشبكة إنديبث نيوز قائلا:" تشكل الأسلحة النووية تهديدا مشتركا لنا جميعا ويظل التعاون، حتى مع "الأعداء"، ممكنا في هذا الصدد", وأضاف :"حتى إسرائيل يجب أن تدرك بأن ترسانتها النووية هي بمثابة دين، ذلك أنها تمثل استفزاز للدول الأخرى في المنطقة لامتلاك هذا السلاح ".

على مدى السنوات الخمس الماضية، جاءت الآثار الإنسانية للأسلحة النووية كأحد أكثر مجالات التقدم الدبلوماسي فيما يتعلق بنزع الأسلحة النووية. وقد كانت نيوزيلندا، بدورها رئيس ائتلاف البرنامج الجديد (NAC)، مسئولة في الأساس عن صياغة ورقة العمل 9، والتي تطرح المسارات الممكنة للمضي قدما في وضع آلية قانونية لتنفيذ التزامات نزع السلاح النووي الواردة بالمادة السادسة في معاهدة حظر الانتشار النووي.

جاءت أحد أبرز العقبات الرئيسية بطريق الحظر والقضاء التام على الأسلحة النووية في العائقين اللذين فرضتهما الدول النووية: "نحن ومن بعدنا الطوفان" كما يقول ويرهام، والعائق "الأقل تأثيرا هو الدور الذي لعبه حلفاء الولايات المتحدة مثل استراليا والتي تحث بهدوء حليفتها العظمى للإبقاء على ترسانتها النووية بينما تأتي هي في طليعة الدول المطالبة بنزع السلاح النووي. فإذا ما كسر أحد حلفاء الولايات المتحدة هذا التحالف ورفض "حماية" الأسلحة النووية، فإن التأثير سيكون هائلا وقتها".

بعد مرور أربعة عقود من دخول معاهدة حظر الانتشار النووي حيز التنفيذ، يظل هناك ما يقرب من 1800 سلاح نووي في حالة من التأهب التشغيلي المرتفع. وكما يقول البروفيسور راميش ثاكور، مدير مركز منع الانتشار النووي ونزع السلاح بكلية كروفورد للسياسة العامة في جامعة استراليا الوطنية,: "ربما انتهت صلاحية معاهدة الحظر النووي وأصبح العالم حاليا بحاجة إلى التحول إلى عصر ما بعد معاهدة حظر الانتشار النووي دون الإخلال بالنظام النووي العالمي القائم والذي هو راسخ في معاهدة حظر الانتشار النووي. ففي حين تأتي التزامات عدم الانتشار على أنها ملزمة وقابلة للتنفيذ في إطار معاهدة حظر الانتشار النووي، تأتي التزامات على غير ذلك". [شبكة إنديبث نيوز IDN- 22 يوليو/تموز 2015].